کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۱۷۹

۱۱٤

۱۷۹۰۹
۲۰۹۰۷۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب ـــــ
مؤلف .....
مترجم .....
شمارهٔ قفسه ۱۷۹۰۹

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۰۹۰۷۴

خطی | کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۷۹۰۹

۱۱٤

۱۷۹۰۹
۲۰۹۰۷۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب صبح ابا عنجری

مؤلف

مترجم

شماره ثبت کتاب ۲۰۹۰۷۴

شمارهٔ قفسه ۱۷۹۰۹

جمهوری اسلامی ایران

خطی | مجلس شورای اسلامی
۱۷۹۰۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تأسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

۱۷۹۰۹
۲۰۹۰۷۴

خطی

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل العلماء المتاخرين قدوة الحكماء
الراسخين اثير الدين ابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه

رب يسر ولا بسم الله الرحمن الرحيم تعسر وتمم بالخير

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات وسيره طريقا لتحصيل المجهولات
والصلوات والسلام على محمد المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله وصحبه معدن
المكرمات ومنبع المروات اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بشمسية في القياس
فضل العلماء المتاخرين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا
لغرر فوايد علم الميزان ودرر فرايد علم البرهان واجمع الطلبة ممتدة الاعناق
الى اقتناء ذخايره في حل ازمة مشكلاته نطقت بطلب كشف سرايره
بلقد ان كتبت بعون الله حواشي تزيل عن الموضع المشكلات
شبهه ونظمت فرايد تكون قلايد على اعناق فهمهم مع ان العلم اعلام

الحمد لله على توفيقه ونسئله هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اجمعين

الوقار انتهى ونتائج الافكار بالاضافة الى طبعه النقار بنيه فهو ما لحق
بهذه الكتب اولى وبهدايته احرى نسئل الله ان ينتفع به وانه ولي
ذلك النفع وهو حسبي ونعم الوكيل قال محمد الله على توفيقه
ونسئله هداية طريقه ونصلي على رسوله محمد وعترته اجمعين الطيبين الطاهرين
اقول الحمد لغة هو الثناء وهو ذكر الجميل
من المحمود او غيره وانما يفهم الثناء بشيء به بواسطة اللسان وقولي مرفوقة او غيرها
للاشارة بعموم المتعلق بعد تمام تعريف الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم
احترازا عن الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة لان الثناء انما هو بقصد المعنى
لا بمجرد التلفظ ولا حاجة الى تقييد الجميل بالاختياري احترازا عن المدح
لانه ليس شرطا في الحمد ايضا بدليل قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا وبالحديث انا نور واعبته مقاما محمودا الذي وعدته والمدح على الوصف

المجازي وصفا له بوصف صاحبه كالكتاب الكريم والاسلوب الحكيم
حرفا عن الظاهر على ان من يقول بكون الجميل الاختياري مأخوذا
في الحمد انما يقول به كونه مأخوذا فيه بحسب العقل وانه لا فرق فيه
بين الحمد والمدح صرح به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذي لب
اذا رجع الى بصيرته لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد
نفى الله تعالى ذلك على الذين انزل فيهم ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا الآية
ثم سأل كيف ذلك وان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجه
فاجاب عنه بان الذي يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعر عن
مخبر مرضي واخلاق محمودة ثم نقل عن علماء البيان تخطئة المادح على
غير الاختياري وجعله غلطا ومخالفا للمعقول وقصر المدح على الجميل

المدح

الاختياري وبهذا صرح فان اصل الاختياري في الحمد انما
هو بحسب العقل وانه لافرق فيه بين الحمد والمدح والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام فيكون متعلقه
خاصا وموروده عاما والحمد بالعكس فيجتمعان عند وجود احدى الخاصتين
معا ويفترق كل منهما عن الاخر عند وجود احدى الخاصتين فقط
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واختير الجملة الفعلية ولم
يقل الحمد لله جريا على الاصل وقصد الاظهار العجز عن الحمد على وجه
الثبات والدوام والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو
خير في حقه والهداية الدلالة الموصلة الى البغية والوصول
معتبر في مفهوم الهداية بدليل ان الضلالة تقع في مقابلها وعدم الوصول
معتبر في مفهوم الضلالة ولانه يمدح بها كما يمدح بالاهتداء

ومن المعلوم ان مدلول على المطلوب لا يستحق المدح، لم
يصل اليه بل بما يستحق الذم ولان الاهتداء مرتبط وعنها
والمطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله
نحو جمعته فاجتمع والمطاوع لا يخالف الاصل واما في قوله تعالى
ولا تمحض فهذا يهم ستجئ العمى على الهدى في زعم اجابته باب
الهداية
ويصلي على محمد واختار الفعلية هنا لعين لمثل ما ذكر، ويكون الصلوة
على وفق الحمد والمشهور ان الصلوة حقيقة في الدعاء لغة وفي
الاركان المخصوصة شرعا فيكون الصلوة المسندة الى العبد
حقيقة ومثل صلى الله على محمد حي بعض الرحمة ولعل العلاقة
ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة
البقرة ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين ثم سميت الاركان

امّا بعد فهذه رسالة في المنطق الخ

ايا غوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئيته بالتضمن ان كان له جزء وعلى الملازمة في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احديهما بالتضمن وعلى قابل العلم كضاحك الكتابة بالالتزام منتهى

بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعا صلوة تشبيها للدعا
بالصلوة في تخشع فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة
او مجازا مرسلا والمثل قوله تعالى ان الله وملئكته يصلون على النبي
محمول على ان المراد به المجاز اعم من الحقيقة وهو ايصال النفع والاصل
واحد والاختلاف في طريقه قال اما بعد فهذه رسالة في المنطق الخ
اقول المنطق علم يعرف به تمييز الفكر الصحيح عن الفاسد والمصنف
اورد في رسالته عدة اصطلاحات يجب استحضارها لمن شرع في
شئ من العلوم ليكون له عونا في التحصيل منها ايغوجي والمراد بها
الكليات الخمس وايغوجي اسم لحكيم من حكماء اليونان نسب اليه الكليات
الخمس لمهارته فيها وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
فهذه هي المقصودة بالنظر اذ انها لكن لما كانت معرفتها موقوفة

على معرفة الدلالة وقسم اللفظ قدم بحثها عليها وذلك لان
هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة من صاحبها
والاستفادة لا تحصل الا بالالفاظ الدالة على المعاني والدلالات الكليات
عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعاني على ما صرح به المصنف ره
بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفرد الى الكليات الخمس فتوقف
معرفتها على الدلالة وقسم اللفظ ثم معرفة اقسام اللفظ موقوفة
على معرفة الدلالة كما سيتقف عليه فلذلك قدم معرفة بحث
الدلالة عليها وهي كسائر المباحث يحتاج فيها الى العلم بشئ آخر
والشئ الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقفت على الوضع
فوضعية والا فغير وضعية وغير الوضعية اما ان تكون بحسب اقتضاء الطبع

فطبعيته كدلالة اح اح على وجع الصدر والا فعقليته كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وغير اللفظيه ان كان بحسب الوضع
فوضعيته كدلالة الخط على اللفظ والا فعقليه كدلالة الدخان على النار
وليس المراد بالدلالة العقليه ما يكون للعقل مدخل فيها بل المراد ان يكون
بحسب العقل فقط فخرج دخل الوضع والطبع والا يلزم ان يكون جميع
الدلالات عقليه وبالدلالة الطبعيه، لا يكون للعقل مدخل فيها بل
يكون بحسب اقتضاء الطبع اللافظ وان كان للعقل مدخل فيها والمقصود
انما هو الدلالة اللفظيه الوضعيه وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق
فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبتها بين اللفظ والمعنى
بل بينهما وبين ات مع اعتبار اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بكون اللفظ اح
وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى من اللفظ اى انفهام منه وتارة الى ات مع

فيفسر بفهم ات مع المعنى من اللفظ اى انتقال الذهن
منه اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ
وكذلك انفهام المعنى منه الا انه لتركبه لا يشتق منه
اسم الفاعل والوجه ما تقدم لانه وان امكن اعتبار كونه
وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظة فيه انما هو من جانب
المعنى اومن جانب ات مع لا من جانب اللفظ ثم الدلالة
اللفظيه الوضعيه ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة لتطابق
بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان او الناطق سميت تضمنا لكون المدلول في ضمن الموضوع له
وان كانت على امر خارج عنه يلازمه في الذهن اي ينبغي الفكاك

تصور المسمى تصوره كدلالة الانسان على قابل العلم
وصنعة الكتابة سميت التزامية لكون الدلالة بسبب اللزوم
الذهني ولم يشرط اللزوم الخارجي لان الالتزام يتحقق بدونه
كالعمى فانه يدل على البصر بالالتزام مع المغايرة بينهما
في الخارج وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة
عقلية لان الدلالة اللفظية بالوضع اما على تمام ما وضع
له او على جزئه او على الخارج واما انحصار الدلالة اللفظية
في الوضعية والطبعية والعقلية فبالاستقراء فان دلالة
اللفظ على المعنى اذا لم يكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم
ان يكون عقلية فكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين
اي في العقل والوضع فان قيل قد يتحقق دلالة اللفظ

على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهني
كما في اكثر انواع المجازات فلا يتحقق الدلالة اللفظية
الوضعية في الثلثة قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر
الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة
ضرورة فالدال حينئذ هو مجموع دون اللفظ فقط
فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذه الفن
ما كانت كلية وما كانت ليست بكلية لا تسمى دلالة فهذا
قسم الدلالة التي يكون بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والدلالة اللفظية الوضعية يكون اللفظ بحيث
متى اطلق فهم منه المعنى فعلى هذا يكون المعتبر في الدلالة
الالتزامية اللزوم للبين بالمعنى الاخص وهو الذي يكون مجرد

تصور اللزوم كما في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور في
لايصح التمثيل للمدلول بالالتزام بقبول العلم وصنعة الكتابة لظهور ان
مجرد تصور الانسان لايكفي في جزم الذهن باللزوم فكان المصم
التمام بنى الكلام على ان المعتبر في الدلالة هو اللزوم البين بالمعنى
الاعم كما ذهب اليه الامام وكثير من المتاخرين وهو متحقق بين
الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان تصور الانسان
بانه حيوان ناطق مدرك للكليات وتصور مفهوم قابل العلم
وصنعة الكتابة فيجزم الذهن باللزوم بينهما ضرورة هكذا قالوا
وظني ان المعتبر في الدلالة الالتزامية انما هو مطلق اللزوم الذهني
او الملازمة في كلية الدلالة ودوام الانفهام انما هو مطلق
اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك تصور المسمى عن تصور الامر الخارج

سواء كان مجرد تصور الانسان الملزوم كما في جزم الذهن
بالتزوم بينهما او لم يكف اذ لو كان المعتبر هو اللزوم البين
بالمعنى الاخص يلزم ان لايكون الامر الخارج الذي يمتنع
انفكاك تصور المسمى باللزوم بينهما مدلولا التزاميا
ولانتفى دلالة اللفظ عليه بيت المطابقة ولا التضمن
فلو لم يكن بالالتزام يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية
الوضعية في الثلثة وان اردت الاطلاع على مرام هذا
الكلام فعليك بحواشينا للرح الشمسية في هذا المقام

قال فاللفظ اما مفرد وهو الذي لايراد
بالجزء منه الدلالة على جزء معناه كالانسان
واما مؤلف وهو الذي لايكون كذلك

كقولك داعي المجاعة اقول لما فرغ من بيان الدلالة
الثلاثة شرع في بيان اقسام اللفظ وموقع القسمة اللفظ
الموضوع للمعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا على شهرة الامر
والا لانتقض حد المفرد باللفظ غير الدال على المعنى بالوضع
اللهم الا ان يلزم كونه مفردا لكنه خلاف ما صرحوا به والمفرد
ما لا يراد بجزء منه الدلالة اى اللفظ المفرد ما لا يراد بجزء منه
الدلالة على جزء معنى كالانسان والمراد به الارادة الاصالة
الجارية على قانون اللغة حتى لو اراد احد بالانسان مثلا معنى
لا يلزم ان يكون مركبا والمركب ما يكون كذلك اى ما
يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى بتفضيل ان يكون للفظ جزء وللمعنى
الجزء دلالة على جزء المعنى ويكون دلالة ذلك الجزء على معناه

مرادا فيخرج عن حد المركب ما ليس له جزء اصلا نحو حال كونه
علما وما له جزء غير دال على معنى الا جزء لمعناه كانقطع واما
ان يكون لمعناه جزء لكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد علما
وما له جزء دال على معنى لكن لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى
سواء كان جزء المعنى المقصود كما في الحيوان الناطق اولا
كما في حال كونهما علما فانه لا يراد بينهما الدلالة على جزء
معناه على ما يأتي فالمراد بجزء المعنى اعم من ان يكون جزء المعنى
المقصود او لا فيدخل في حد المركب المركبات التي أريد منها
الامر الخارج البسيط كالحيوان الناطق عند ارادة الضاحك
فانه وان لم يرد بجزء منه الدلالة على جزء المقصود الا
انه اريد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقي لينتقل الذهن

مرادا

من معنى الحقيقة الى المجاز المراد منه وقد يقيد الجزء بان
يكون جزء لمعنى المقصود احترازا عن نحو عبد الله ولاحاجة
مع انه ينتقض الحد بالمركبات المذكورة وهذا ان التعريفين
احسن من التعريفات المذكورات للمفرد والمركب قال
والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمتنع نفس
تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه
كالانسان اقول قد عرفت فيما سبق ان
بيان الدلالة واقسام اللفظ انما هو لتوقف معرفة
الكليات عليه لما فرغ من بيان هما شرع في بيان الكليات
الخمس واعلم ان الكليات والجزئيات اولا وبالذات
انما هو صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بها اللفظ

بتبع

تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب
اولا وبالذات صفة للالفاظ دون المعنى لكن يتصف
بهما المعنى تبعا تسمية المدلول باسم الدال ولهذا الاعتبار
صح جعل اللفظ المفرد مقسما للجزئيات والكليات
وصح تعريف الجزء بما يمتنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة فيه والكلي بما لا يمتنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة فيه اي ما لا يكون نفس تصور مفهوم بالنظر الى نفسه
مانعا عن وقوع الشركة فيه فدخل فيه ما لا منع فيه اصلا من الشركة
وفيه ما منع لكن لا بالنظر الى نفسه كالكليات الفرضية
لاشيء والاوجود والامكان فانها يمتنع اشتراكها
بين كثيرين اذ لا يصدق على شيء اصلا فضلا من الا
اشتراك

لكن ذاك لا النفس تصور مفهومها بل لشمول نقائضها بجميع
الاشياء وملخص الكلام انّ ما حصل في العقل فهو بمجرد
حصوله في العقل ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فهو
الجزئ وان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرّدا
لفرض كافيا فليفرض الجزئ ايضا مشتركا بين كثرين
كما يفرض اللاشئ مشتركا بين كثيرين لانا نقول ذاك
فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق ظاهر فان قيل
التصور حصول الصورة الشئ في العقل فيكون معنى قولنا تصورنا
مفهوم حصول صورة مفهوم فيلزم ان يكون للمفهوم
مفهوم قلنا حصول صورة الشئ في العقل على نوعين نوع
يكون حصوله بطريق الاصالة وهو الذي يكون حصوله

طول

بحصول نفسه كالعلم والجهل وسائر الكيفيات النفسانية
وعلامة ترتب اثره ونوع يكون حصوله بطريق التبعية
وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه
وعلامة عدم ترتب اثره واحدهما لا يستلزم الاخر فانا
اذا تصورنا النار يحصل في العقل صورة النار لا نفسها
ولهذا لا يترتب اثرها واذا تصورنا العلم يحصل العلم
نفسه لا بصورته ولهذا يترتب اثرها نعم قد يستلزم حصول
صورة الشئ في العقل حصوله نفسه كما اذا تصورنا العلم
فان تصورنا يستلزم حصول نفسه فانّ التصور اذا اضيف
الى المعاني والمفهومات يكون من النوع الاوّل فيكون
معنى تصور مفهوم حصول مفهوم نفسه لا صورته فلا يلزم

والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى
والعارضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان متى

ان يكون للمفهوم مفهوم ووجه تسميته بالكلي والجزئي
ان الكلي جزء الجزئي غالبا كالحيوان فانه جزء لكل واحد
من افراد الحيوان وكالانسان وانه جزء لكل واحد
من افراده فيكون الجزئي كلا والكلي جزءا وكلية الشيء بالنسبة
الى جزئياته مثلا كلية العلم ليس بالقياس الى زيد وعمر وبكر
بل بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشيء منسوبا الى
الكل والمنسوب الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء
انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب
الى الجزء جزء قال وكلي اما ذاتي الخ
اقول الكلي اذا نسبت الى ما تحته من الجزئيات فهو اما
خارج عن حقيقة ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول

فهو العرضي كالضاحك فانه خارج عن ماهية زيد
وعمرو وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو الذاتي
اي كالانسان والناطق فانهما ليسا بخارجين عن
ماهية عمرو وزيد وغيرهما من الجزئيات وهذا لا يوافق
تفسير الذاتي بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره الشيخ
في الشفاء ان الذاتي ما ليس بعرض فيصح تقسيم الذاتي
الى النوع والجنس والفصل وقد تفسر الذاتي بما يكون داخلا
والعرضي بما يكون خارجا فتحققت الواسطة او بما
يخالفه اي ما لا يكون داخلا فيلزم كون النوع من العرضيات
فعلى كلا التقديرين لا يصح تقسيم الذاتي الى النوع والجنس
والفصل والوجه ما تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب

الى الذات فلا يصح ان يكون ذاتية والا لزم اتصاف الشيء
الى نفسه لانا نقول ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية
بل بالنسبة الى الاشخاص المشتركة بالعدد فلا يلزم ما ذكر ثم
وقد يقال ان هذا التسمية ليست بلغوية بل اصلاحية فلا يرد
ذلك فهذا يقتضي ان لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي
على ماهية حقيقة وبالجملة تعريف المصنف للذاتي بما يدخل
في حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس والفصل ليس
كما ينبغي للفهم الا ان يراد من الداخل ما ليس بخارج او يراد
من الماهية الشخصية لكل واحد من جزئياته والماهية النوعية
واضافة فيه قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان

والفرس وهو الجنس ويرسم بانه
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ما هو اقول
الذاتي اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقول
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان
في الجواب واما اذا سئل عن الانسان وحده او عن الفرس وحده
فلا يقع الحيوان في الجواب بل الواقع في الجواب اما الحيوان
الناطق او الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل بما هو عن اشياء
المواطن يكون السؤال لطلب تمام الماهية المختلفة به واذا سئل

عن شيئين او اكثر يكون لطلب تمام ماهيته المشتركة بينهما فما
وقع جوابا للاول يجب ان يكون الماهية المحققة به وما
وقع جوابا للثاني يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة بينهما
كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس
فيقع في جواب السؤال عنهما بما هما وليس تمام الماهية المحققة
باحدهما فلا يقع في جواب السؤال عن احدهما ويرسم
الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب
السؤال بما هو ولفظ الكلي مستدرك لان المقول على كثيرين مستغن
عنه وقوله مقول جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على
كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع والفصل
لانهما لا يقالان الا على كثيرين متفقين بالحقيقة وقوله

في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانهما
لا يقالان في جواب ما هو وها هنا بحث من وجهين
الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين
وقوله مقول على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان
معناه مقول بالفعل والدلالة الفعل على الامكان
بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد وعمرو وبكر لا يكون مقولا
ومحمولا على شيء اصلا والمحمول على الشيء انما هو
المفهومات الكليات فحينئذ والجواب عن الاول
ان المراد عن المقول على كثيرين ما من شأنه ان يقال فخرج في
تعريفات الكليات ليس الا الصالح لان يقال على كثيرين

والا يلزم خروج كثير من المفهومات الكليات عن
التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند ذكر الكلي مع المقول
على كثيرين عن الاستدراك وعن الاتيان بان الامر كما قلت
بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء
الخارجية وما حصل في العقل ليس الا المفهومات الكلية على
ما تقرر في الحكمة لكن هذا بناء على ما ذهب اليه المتاخرون
من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة والجزئيات
بالالات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي
والجزئي ولا اخفاء في ان الجزئي ايضا يصلح لان يقال
على الشيء ولا سيما على ما ذهب اليه المصنف من كون اللفظ
المفرد منقسما الى الكلي والجزئي قال واما مقول

اقول

اقول الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد
وعمرو وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب
الانسان لانه تمام الماهيتين المشتركة وكذا اذا سئل عن
احدهما بعينه لانه تمام الماهية المختصة به ويرسم النوع بانه
كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب
ما هو وقوله مقول جنس متناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين
يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب
ما هو يخرج البواقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فكذلك الجنس مثلا
ان الحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وهم مختلفون بالعدد

دون الحقيقة من الجزئيات فالقيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يوافقه
على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض العام ايضا فلا وجه
للتخصيص باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن
ان يقال ان الجنس كما لا يخرج بمجرد قوله على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة كذلك لا يخرج بمجرد قوله في جواب ما هو على ما لا يخفى
وانما يخرج بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة مع قوله في جواب ما هو لان الجنس وان كان مقولا
في جواب ما هو لكن لا يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد وعمرو وغيرهما لا يقال في
الجواب بانه حيوان بل حيوان ناطق والحيوان وان كان مذكورا
في جواب ضمنا لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه

واقع في طريق ما هو وكذا الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا
لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في
طريق ما هو فلما كان لهذا القيد دخل في اخراج الجنس اسند اخراج
الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا
فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو ويقال ان
معنى قوله في جواب ما هو او يقال ان معنى قوله وهو الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع متى يكون مقولا
مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ولا يكون مقولا
على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالمقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة منفي
بقوله دون الحقيقة فخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
على ما عرفت وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة

وما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء وهو في ذاته وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بما ذكر كلي
يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته متى

في العرضية وعدم وقوعه في جواب ما هو اخرجهما بقيد واحد عرضيته
للمناسبة وانت خبير بان هذا لا يليق لفظنا هذا اذ لا معنى
لاخراج الشيء بعد الخروج قال واما غير مقول في
جواب ما هو اقول الكلي ان كان غير مقول في جواب
ما هو بل كان مقولا في جواب اي شيء هو في ذاته الذي
يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو الفصل كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان فانه اذا
سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق
لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء وكل
ما يميز الشيء يصلح للجواب ثم الفصل ان كان مميز الشيء عما يشاركه
في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان

كان الجواب انه ناطق للاولى السؤال باي شيء

فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس البعيد فهو الفصل البعيد
كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه
في الجسم النامي وكالنامي بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان
عما يشاركه في الجسم المطلق وهو جسم له ابعاد الثلاثة وكقابل الابعاد
بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهرية
وكل واحد من هذه الفصول الاربعة يصلح للجواب عن سؤال
الانسان باي شيء هو في ذاته لان السؤال باي شيء هو
في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تميزا ذاتيا
يصلح للجواب واما اذا اختصت السؤال فصلت الانسان
او زيدا ي حيوان واي جسم فالواقع في الجواب الفصل الذي
يميز الانسان عما يشاركه في الجنس الذي اضيف اليه اي وانما

في الحيوان وان
كان مميزا عما يشاركه

الاخر وكالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم

خص الفصل على ما يميز الشيء عما اشتركه في الجنس بناء على انه
اختار بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين لا يقال على
شيء اكان ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لانا نقول لو لم يذكر
الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار
بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل
بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته وقوله
كلي جنس متناول للكليات وقوله يقال على شيء في جواب اي
شيء هو في ذاته يخرج النوع والجنس والعرض العام لان الجنس
والنوع لا يقالان في جواب اي شيء هو في ذاته والعرض العام
لا يقال في جواب اصلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة لان وان
وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه قال

والعرض

والعرض اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو اللازم الى الانسان ويرسم بانه كلي
يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط فولا عرضي واما ان يمتنع يعم حقايق فوق
واحدة والعرض العام كالمتنفس بالقوة والفصل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه
كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة فولا عرضيا ان

والعرض اما ان يمتنع الخ اقول هذا شروع في بيان
الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
اولا والاول هو العرض اللازم سواء كان الامتناع بالنظر
الى نفس الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر
الى الوجود كالتواد الى الحبشي والثاني هو العرض المفارق كا
لكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان والتمثيل بالكتابة والتواد
انما هو من المسامحات المشهورة في عباراتهم في العلوم والا
فالكلام في الكلي الخارج عن ماهية الافراد فلا بد من ان يكون
محمولا عليها بالمواطاة لكنهم لما محوا وذكروا مبدء المحمول
بدله اعتمادا على فهم المتعلم وكل من العوارض اللازم والمفارق
اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا فان اختص فهو الخاصة

كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان ويرسم الخاصة
بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
وذكر الكلي مستدرك كما مر وقوله يقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات لما عرفت اذ القول على
المختلفات لا بذاتها القول على المتفقات وقوله فقط يخرج
الجنس والعرض العام لانهما يقالان على ما تحت حقايق و
قوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما قولهما على ما تحتهما ذاتي
لا عرضي وان لم يتحقق بافراد حقيقة واحدة بل بان يعم
الحقايق فوق حقيقة واحدة فهو العرضي العام كالمتنفس
بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره من انواع الحيوانات
لانه لم يتحقق لواحد منها ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت

حقايق مختلفة قولا عرضيا فوايد القيود ظاهرة وفيه بحث
لان المصنف قسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الى العرض اللازم
والعرض المفارق ثم قسم كل واحد منهما الى الخاصة والعرض
العام فيكون العرض اللازم والعرض المفارق قسمين
اوليين بالذات للكلي وجعل الخاصة والعرض العام قسمين
برأسه فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة
فكان المناسب ان يقسم الكلي الخارج عن الماهية اولا
الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم والمفارق
قسمين لهما طبعا حتى تنحصر اقسام الاولية للكليات في الخمسة
المذكورة ولا يجوز ان يجعل العرض اللازم والمفارق قسمين
من اقسام الكلي بالاصالة والخاصة والعرض العام قسمين لهما

قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب

بالطبع فينحصر الاقسام الاصلية الاولية في الخمسة لان القوم
قد اتفقوا على كون الخاصة والعرض العام من اقسام الاصلية
للكلي ولو جعل العرض اللازم والمفارق مع ذلك
من اقسام الاصلية لزاد اقسام الكلي على خمسة واعلم
ان الكليات امور اعتبارية حصلت لها مفهوماتها اولا
ووضعت اسماؤها ثانيا بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات
فكان المناسبة ان يذكر في تعريفات جميع الكليات تحد بدل
برسم ولو سلم ففائدة الاحتراز وعدم العلم بكونها حدودا
لا يوجب العلم بكونها رسوما فالمناسبة ذكر التعريف الذي
هو اعم قال القول الشارح الحد قول دال
على ماهية الشئ اه اقول الغرض من المنطق

بقي

من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
وهو الحد التام والحد الناقص مثل

تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي
والموصل الى المجهول التصوري سمي قولا شارحا لشرحه
وايضاحه ماهيات الاشياء والموصل الى المجهول التصديقي
سمي حجة وهو اما حد او رسم والحد قول دال على ماهية
الشئ وقوله قول دال جنس شامل لانواع التعريفات وقوله
على ماهية الشئ يخرج الرسم لانه انما يدل على لازم الشئ
لا على ماهيته قيل لو احتاج الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج
الحد الى الحد لاحتاج حد الحد الى الحد ايضا فتسلسل وايضا لو كان
للحد حد يلزم ان يحمل عليه هو الشرط بين المحدود والمحدود لكنه اخص
ضرورة كونه حد الحد والاخص لا يصلح للتعريف فضلا من
ان يكون حدا والجواب عن الاول ان هذا في الامور الاعتبارية

قال وهو الذي يتركب من جنس بعيد وفصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص

الانسان والرسم التام هو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخاصة

وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر حد الحد من حيث انه حد من قطع النظر عن خصوصية الاضافة وبهذا الاعتبار لا يحتاج الى الحد ويقع معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية الاضافة فيحتاج الى الحد لكن العقل لم يعتبر الحد على هذه الوجه دائما فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار وبما ذكرنا خرج الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا لان هذا الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية الاضافة به وللحد وباعتبار الخصوصية اخص وكونه حدا باعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا امتناع فيه قال المصنف وهو الذي يتركب عن جنس القريب اه اقول الشارح هو الحد الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين

فهو

فهو الحد التام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع والحد لاشتماله على الذاتيات يمنع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو الحد الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فظاهر واما كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد التام فيه وهو الجنس القريب قال والرسم التام الى اخره اقول الرسم هو القول الدال على اللازم المتساوي للشيء ثم الكائن مركبا من الجنس القريب وخاصة اللازمة فهو الرسم التام كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم

هو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف

الانسان انه ماش على قدمين عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

ضحاك بالطبع متن

الدار اثرا والخارج اللازم اثر من اثاب الشئ فتعريف

بريكون تعريفا بالاثر فيكون رسما واما كونه تاما فلمن بهته

الحد التام من حيث انه وضع في الجنس القريب وقيد

وقيد بامر خارج يختص بالشئ والكان مركبا عن عرضيات

يختص جملتها بحقيقة واحدة فهو الرسم الناقص كالماشي

على قدمين عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك

بالطبع اما كونها رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلنقصان

بعض اجزاء الرسم التام عنه ولم يعتبر العرض العام

مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز والاطلاع

على الذات وكذا الخاصة مع الفصل اذ هي لا تفيد والاطلاع

على الامتياز الذاتي والامتياز حاصل بالفصل وفيه

بحث

بحث لانا لا نسلم ان كل قيد يفيد الاطلاع على الذاتي

والامتياز بل ربما يفيد اجتماع العوارض غاية الايضاح

للماهيات وسهولة الاطلاع على الماهيات صرح بذلك الشيخ

في الاشارات وقد يقال التعريف بالخارج غير جايز

لان الخارج انما يعرف به الشئ اذا علم اختصاصه به فاذا

معرفة الشئ على تعريف الخارج اياه يتوقف على معرفة

اختصاصه بالشئ وهي يتوقف على معرفة الشئ فيلزم الدور

واجيب عنه بان افادة الخارج اللازم لمعرفة الشئ لا نسلم

انه يتوقف على العلم بالاختصاص فالمقيد لمعرفة الشئ هو معرفة

الامر المختص الشامل به من غير احتياج الى العلم بالاختصاص

لجواز ان يكون بين الشئ ولازم الخارج ملازمة بينة يتنقل الذهن

قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب

من الامر الخارج الا ذلك الشيء فيصح التعريف به بتحقيق
الاختصاص به وان لم يعلم ذلك الاختصاص به قال
القضايا اقول لما فرغ من قول الشارح شرع في المحتج
وهي القضايا المرتبة ولما يتوقف معرفتها على معرفة القضية
واقسامها قدم بحث القضية عليها فالقضية قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه والقضية تطلق تارة
على الملفوظة وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او حقيقة في المعقولة
ومجازا في الملفوظة والثاني اولى لان المعتبر عندهم هو القضية المعقولة
واطلاق القضية على الملفوظة تسمية الدال باسم المدلول وكذا
لفظ القول يطلق على الملفوظة والمعقول والقول الملفوظ جنس
للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة وقوله

وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب اما شرطية متصلة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما

يصح ان يقال لقائله الخ فصل بخرج الاقوال الناقصة
والانشائيات من الامر والنهي وغيرها ثم القضية المعقولة هي
المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم
بمعنى ايقاع النسبة وانتزاعها وهو المسمى بالتصديق عند الامام
وقوله اما حملية الخ اقول القضية تنقسم الى حملية
وشرطية لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل او بالقوة
فهي حملية والا فشرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم يوجد
في شيء من طرفيها ما يدل على النسبة التامة فهي
حملية وان وجدت في احد طرفيها فهي ايضا حملية وان وجدت
في كليهما فاما ان يكون ملحوظة اجمالا او ملحوظتين تفصيلا
فان كانت ملحوظة اجمالا فهي ايضا حملية نحو زيد عالم تحقيقه زيد

ية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول
من الحملية يسمى موضوعا والثانى محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى
مقدما والثانى تاليا متن

ليس بعالم لانه بمنزلة ان يقال هذه القضية نقيض تلك القضية
وان كانت ملحوظة تفصيلا فهى شرطية والشرطية اما متصلة
وهى التى يحكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير
صدق قضية اخرى واما منفصلة وهى التى حكم فيها بتنافى بين
القضيتين او بسلبه اى سلب ذلك التنافى والجزء الاول
من الحملية اى المحكوم عليه ههنا يسمى موضوعا لانه وضع للان
يحمل عليه شئ والجزء الثانى اى المحكوم به ههنا يسمى محمولا
لانه وضع لان يحمل على الشئ والنسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع
تسمى نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية ليس مقدما لتقدمه
على الذكر والجزء الثانى من الشرطية ليس تاليا لتلوه اياه فى الذكر

قال والقضية اما موجبة الخ

القضية

ل والقضية الحملية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب متن

القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية تنقسم الى موجبة
وسالبة لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها ان كانت
بثبوت المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهى موجبة وان كان
الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهى
سالبة وان كانت شرطية متصلة فالحكم فيها ان كان بصدق
قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهى متصلة موجبة نحو ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق
وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس فالحكم فيها ان كان
ان بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهى متصلة
سالبة نحو ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها
بسلب صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس فان

كل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا
كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب متى

كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان تنافي بين القضيتين
فهي منفصلة موجبة نحو العدد اما زوج واما فرد فانه حكم فيها بتنافي
بين كون العدد زوجا او فردا وان كان الحكم فيها بسلب
التنافي فهي منفصلة سالبة نحو زيد ليس اما ان يكون حيوانا او كاتبا
فانه حكم فيها بسلب تنافي بين كون زيد حيوانا او كاتبا

قال وكل واحد فيهما الخ اقول كل
واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة
او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة اما في الحملية فموضوع
القضية ان كان جزئيا نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
فمخصوصة شخصية وان لم يكن جزئيا فان بين كمية افراد
الموضوع بالكلية فهي محصورة مسورة كلية نحو كل انسان حيوان

ولا شئ من انسان بحجر وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية
فهي محصورة مسورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
ليس بانسان وان لم يبين كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا
بالبعضية فمهملة نحو الحيوان انسان والحيوان ليس بانسان ولا
يخفى وجه المناسبة والتسوير في الموجبة الكلية لفظ كل بمعنى كل الافراد
وفي السالبة الكلية لا شئ ولا واحد وفي الموجبة الجزئية لفظة
بعض وواحد وفي السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس
كل واما في الشرطية فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان
على وضع معين نحو ان جئتني الان اكرمتك وزيد في هذا الان
اي في وقت معين اما كاتب او غير كاتب فهي مخصوصة وان
كان الحكم بالاتصال والانفصال على جميع الاوضاع الممكنة

واما ان لا يكون كذلك يسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

متن

فهي محصورة كلية نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فان كان الحكم
بالاتصال والانفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة نحو
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
يكون الشيء حيوانا او ابيض فهي محصورة جزئية والا فمهملة
نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والسور في الموجبة
الكلية المتصلة كلما ومهما ومتى ومتى ما وحينما وفي المنفصلة
لفظ دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة
الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
وبالجملة الاوضاع والازمان ههنا بمنزلة الافراد المرضوع في الحملية

قال والمتصلة اما لزومية الخ اقول

لما فرغ من المهملة المشتركة بين الشرطية والحملية شرع في المباحث
المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة فهي اما لزومية واتفاقية
لان صدق التالي على تقدير صدق المقدم ان كان لعلاقة بينهما
فهي متصلة لزومية والمراد بالعلاقة شيء بسببه يستصحب المقدم التالي
كالعلية والتضايف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما التضايف
فكقولنا ان كان زيد ابا عمر فعمرو ابنه فان تعقل كون زيد ابا عمر
وتيوقف على تعقل كون عمرو ابنه وان كان صدق التالي
على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما بل بمجرد الاتفاق فالقضية
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

والمنفصلة اما حقيقة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وهي مانعة الخلو
والجمع معا كما ذكرنا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر واما
مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق متى

فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار وان كانت
متصلة فهي اما حقيقية واما مانعة الجمع واما مانعة الخلو لان الحكم
فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وانكان الحكم فيها
بالتنافي في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجر
فالقضية منفصلة مانعة الجمع وانكان الحكم فيها بالتنافي في الكذب
فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فالقضية
منفصلة مانعة الخلو فقط الحقيقة يؤخذ مع اي شيء نقيضه او لما كان
نقيضه وفي مانعة الجمع يؤخذ مع اي شيء ما هو الاخص من نقيضه
كقولنا هذا الشيء شجرا او حجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه
شجرا او بالعكس وفي مانعة الخلو يؤخذ مع اي شيء ما هو الاعم

قال وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما فرد
او ناقص او مساو ومتى

عن نقيضه كقولنا زيد في البحر واما ان لا يغرق فان كونه
في البحر اعم من ان يغرق او لا يغرق حواز ان يكون في البحر
وان لا يغرق وبالعكس قال وقد يكون المنفصلات
الخ اقول المنفصلات الثلاثة المذكورة غالبا تتركب
من جزئين كما مر وقد تتركب من اكثر من جزئين اما الحقيقة فكقولنا
العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجمع
لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد من هذه الجمع وغرض
عليه بان كل واحد من جزئي الحقيقة يستلزم نقيض الاخر لامتناع
الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقة اكثر من جزئين
فيلزم اما جواز اجتماع جزئيها او جواز ارتفاع جزئيها مثلا
ان صدق الزايد كذب الناقص فان لم يصدق المساوي اولا

فان صدق يلزم اجتماع الجزئين اعني الزايد والمساوي اولا
يكون بينهما منع الجمع وان لم يصدق يلزم اجتماع الجزئين ارتفاع ٤
اعني المساوي والناقص فلا يكون بينهما منع الخلو وقد
يقال ان كونه زايدا يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع
وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لامتناع الخلو فينتج ان
كونه زايدا يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما منع الجمع
وايضا يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا وكونه ناقصا يستلزم
كونه غير مساو فينتج ان كونه غير زايد يستلزم كونه غير مساو فلا يكون
بينهما منع الخلو بل عند تركب الحقيقة من اكثر من جزئين تتعدد المنفصلة
مثلا اذا قلنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فهو منفصلة ذات
حقيقتان على معنى ان العدد اما كونه زايدا او غير زايد وغيره

اما ناقص او مساو وفيه بحث لانا ان اردنا ان الحقيقة
لا تتركب من اكثر من جزئين مطلقا فلا نسلم ذلك
والدليل ايضا لا يدل عليه وان اردنا ان الحقيقة
يمتنع تركيبها من اكثر من جزئين على وجه يكون بين كل
جزئين انفصال حقيقي فسلم لكن هذا لا ينافي جواز
تركب الحقيقة من اكثر من جزئين في الجملة اذ لا امتناع حينئذ في ان
يقال العدد اما زايد او ناقص او مساو وعند قصد الحكم
بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلوا العدد من
واحد هذا الجمع فعلة هذا لا تعدد المنفصلة واما تعتبر الجمع
والخلو فنقول اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا
واما ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا ولا حيوانا واما

منع الخلو يقيد انفصال الانفصال بين كل جزئين يكونان من هذا الجمع

قال التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي

يتركبان من جزئين او اكثر من جزئين مطلقا سواء اعتبرين
كل جزئين انفصل اولا لان منشأ الفساد كما عرفت
انما يتحقق اذا اعتبر الجمع والخلو بين كل جزئين ومتى انتفى
انتفى الفساد قال التناقض الخ اقول من
الاصطلاحات المذكورة انهما تناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان احديهما صادقة
والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين
القضيتين مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضية وقوله
بين القضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف
بالاتصال والانفصال والكلية والجزئية والعدول والتحصيل
وقوله بحيث يقتضي ان يكون احديهما صادقة والاخرى

كاذبة

لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب متى

كاذبة يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث لا يقتضي
ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة نحو زيد كاتب
وزيد ليس بمتحرك وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخر لكن
لا لذات الاختلاف بل لخصوصية المادة كما في ايجاب
الشيء وسلب لازمه المساوي نحو زيد انسان وزيد ليس
بناطق فان الاختلاف بين القضيتين انما يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى لا لذاته بل لاجل ان قولنا زيد
ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان اولا قولنا
زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق قال ولا يتحقق ذلك
اقول لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلق سواء

قال ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات الموضوع والمحمول
والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض
الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان

كانتا مخصوصتين او محصورتين الا بعد اتحادهما في ثمانية
واحدة والعموم هذا الشرط جعل المصنف وح هذا الشرط شرط
التناقض مطلقا ولم يخص بما يكون بين المخصوصتين
او المحصورتين الاول وحدة الموضوع بين القضيتين اذ لو
اختلف الموضوع فيهما لم يتناقض لجواز صدقهما وكذبهما معا
نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول فانه
لا يتناقض عند اختلافه ايضا نحو زيد قائم وزيد ليس بقائم
والثالثة وحدة الشرط لعدم تناقضهما عند اختلاف
الشرط نحو الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض والجسم ليس
بمفرق للبصر بشرط كونه اسود والرابعة وحدة الكل والجزء
اذ لا تناقض عند اختلافهما ايضا نحو النحي اسود الربعه

ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية هي الموجبة الجزئية كقولنا الانسان
من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان متى

والنحي ليس باسود اي كله والخامسة وحدة الزمان لعدم
التناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد قائم نهارا وزيد
ليس بقائم ليلا والسادسة وحدة المكان اذ لا تناقض
عند اختلاف المكان نحو زيد جالس في الدار وزيد ليس
بجالس في السوق والسابعة وحدة الاضافة لعدم
التناقض عند اختلافها نحو زيد ابو عمرو وزيد ليس بابي بكر
والثامنة وحدة القوة والفعل اذ لا تناقض عند
اختلافهما نحو الخمر في الدن مسكر بالقوة والخل ليس
بمسكر في الدن بالفعل وفيه بحث لان المقصود
فيه ان كان تفصيلا لشرائطه فلا يضر فيما ذكرناه لانه لو اختلف
الآلة لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم الوطي

قال والمحصورات لا تحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكاذبان كقولنا كل انسان كاتب

وزيد بن كاتب بقلم اخرى وغير ذلك والا فوحدة النسبة الكلية الحكمية كافية لانه متى اختلف شيء مما ذكره يختلف النسبة الحكمية ضرورة لان النسبة الحكمية الى هذا الموضوع غير النسبة الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس قال والمحصورتان اه

اقول لما كان للتناقض بين المحصورتين شرط آخر سوى ما ذكره ولا تحقق التناقض فيهما بدونه اشار اليه المصنف بقوله والمحصورتان بغير اذا كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا تحقق التناقض بينهما الا مع اتحادهما في الامور المذكورة بعد اختلافهما في الكم اي في الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين

ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب متى

او جزئيتين لم يتناقضن لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون للموضوع فيها اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كليتان كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة الى الجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع لان صدق الجزئيتين باعتبار اختلاف الموضوع اذا لبعض الذي هو الانسان محال ان يكون ليس بانسان حتى لو اتحد الموضوع تحقق التناقض من غير احتياج الى الاختلاف في الكلية والجزئية قلنا تعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية فالمعتبر انما هو الاتحاد

قال العكس وهو ان تصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب

بحسب المفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين واذا عرفت
هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احداهما موجبة
كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية وان كانت
احديهما موجبة جزئية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة
كلية فينقض الموجبة الكلية انما هي بسالبة الجزئية و
تنقيض الموجبة الجزئية انما هي بسالبة الكلية قال
العكس اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة
العكس وهو في اصطلاح المنطقيين وانكانت عبارة
عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول
بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل
ايضا ولهذا فسره ايضا بان يصير الموضوع محمولا

المحمول

والايجاب والتصديق والكذب بحاله متى

والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والكذب
بحاله اى انكان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان
الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وان كان الاصل صادقا
كان العكس كذلك مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان
حيوان فنجعل الموضوع اعني انسانا محمولا والمحمول اعني الحيوان
موضوعا فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا
ان نعكس قولنا لاشيء من الانسان بحجر فنقول لاشيء من الحجر
بانسان والمراد من الموضوع والمحمول المحمول والموضوع في الذكر
اى وصفي عنواني الموضوع والمحمول الموضوعين فلا يرد السؤال بان
العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ولا وصف المحمول موضوعا
بل موضوع العكس ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع والتعريف

قال والموجبة الكلية لانه لاتنعكس كلية يصدق قولنا كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس موجبة جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان

يختص بعكس الحملية بدليل انه لم يذكر عكس الشرطيات وانما كان به
فلا يقدح قدوحه في التعريف وانما اعتبر بقاء الايجاب والكلية لان
القضية الصادقة اللازمة للاصل بعد التبديل لم يوجد
في الاكثر الا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم
للقضية وصدق الملزوم مع كذب اللازم محال واما
اشتراط البقاء بالكذب فلما لم يقل به احد فكان هذا هو
خرق للاجماع لانه يجوز ان يكون الصادق لازما للكاذب
فان قولنا كل حيوان انسان ينعكس الى قولنا بعض الانسان
حيوان مع كذبه وصدق العكس قال والموجبة الكلية اه
اقول الموجبة الكلية لا يلزم ان تنعكس كلية لان المحمول
اذا كان اعم من الموضوع لا يصدق الموجبة الكلية

يصدق بعض الانسان حيوان فانا نجد شيا هو موصوف بالانسان والحيوان
فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية لهذا المجد متى

ولا يصدق عكسها كليا والا يلزم صدق الاخص على جميع
الافراد الاعم وهو محال مثلا لو انعكس قولنا كل انسان
حيوان الى الموجبة الكلية يصير عكسه كل حيوان انسان فيلزم
صدق الانسان على جميع افراد الحيوان وهو محال بل
يلزم ان ينعكس جزئية لانه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان
نجد الموضوع ذاتا موصوفا بالانسان والحيوان فيصدق
بعض الحيوان انسان بالضرورة وايضا لو لم يصدق
بعض الحيوان انسان على تقدير صدق كل انسان حيوان
يصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم
المنافات بين الحيوان والانسان فيصدق بعض
الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان

قال والسالبة الكلية تنعكس الى السالبة الكلية وذلك بين بنفسه
لانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر
بانسان والعاشر

وهذا خلف وايضا لو صدق نقيض اعني لا شئ من الحيوان بانسان
الى الاصل كذا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان
ينتج لا شئ من الانسان بانسان وهو محال والموجبة الجزئية تنعكس
موجبة جزئية بالحجتين المذكورتين فهذا نعكاس الموجبة الكلية
قال والسالبة الكلية اه اقول السالبة الكلية يلزم
ان تنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان
بحجر يلزم ان يصدق لا شئ من الحجر بانسان والا يصدق ٥
نقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو تنعكس الى قولنا بعض
الانسان حجر وقد كان الاصل لا شئ من الانسان بحجر هذا خلف
ولجعل نقيضها اعني بعض الحجر انسان صغرى والاصل
بعض كبرى وهكذا الحجر انسان ولا شئ من الانسان بحجر ينتج من

قال والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان
ليس بحيوان بانسان ولا يصدق عكسه مق

الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر قال والسالبة الجزئية اه
اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لانه اذا كان الموضوع اعم
من المحمول يصدق سلب الاخص عن بعض الافراد الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الافراد الاخص لامتناع وجود الاخص بدون
بدون الاعم فان قولنا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره
يصدق ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان ليصدق
نقيضه وهو كل انسان حيوان بالضرورة ولا يوجد الكل
بدون الجزء ولكن يصدق العكس في بعض المواد مثلا
يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو
بعض الحجر ليس بانسان ولهذا قيد قوله لا تنعكس لهذا لزوما يقول
قال القياس اه اقول المقصد الاعلى من اصطلاحات
المذكورة القياس لان الغرض الاصلي من علم المنطق انما

قال القياس قول مؤلف من الاقوال بحيث متى سلمت لزمت عنها لذاتها قول

هو الايصال الى المجهولات والقياس موصل الى المجهول
التصديقي الذي هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصود الاعلى
وهو عندهم عبارة عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على
المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول وتعريف المصنف
للقياس بالقول المؤلف اه انكار تعريف للقياس
المعقول فالمراد بالقول الاول هو المؤلف المعقول
واستلزام للقول الآخر وان كان تعريفا للقياس الملفوظ
فالمراد بالقول اول المركب الملفوظ واستلزامه للقول الآخر
باعتبار انه دال على المركب المعقول فعلى كلا التقديرين المراد بالقول
الآخر المركب المعقول لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ
بالاقوال ولا من تعقل معانيها وذكر المصنف لتعلق به
قوله من الاقوال والا فلا حاجة اليه بعد ذكر القول والمراد بالقول

ما فوق

ما فوق الواحد فلا يكون القضية الواحدة يستلزمه لعكسها
او عكس نقيضها قياسا وقوله متى سلمت اشارة الى ان
مقدمات القياس لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسها
بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول
آخر فيدخل في تعريف القياس الصادق مقدماته وغيره
كقولنا الانسان حجر وكل حجر جماد فكل انسان جماد وقوله
لذاتها احتراز عما يستلزم قولا آخر لكن لا لذاته بل
بواسطة مقدمة اجنبية كما في القياس المساواتي وهو
ما يتركب من القضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوعا
لاخرى كقولنا اما ب لا ب وكل ما هو لا ب فهو مستلزم
ان ما هو لا ب لكن لا لذاته بل بواسطة ان ما هو لا ب مساو لما هو

قال وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار

للشئ مباينا وذلك الشئ حتى لو لم يتحقق ذلك المقدمة لم ينتج شيئا نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لان مباينة المباين للشئ لا يلزم ان يكون مباينا لذلك الشئ وقوله قول الاخر اى مغايرا لكل واحد من القولين من القولين والا يلزم ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانت الاستقراء منهما واحدا وعدل من المقدمات الى قول من اقوال لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بما وقعت جزء القياس قال وهو اما اقتراني اه اقول القياس اما اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي

ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة منتف

وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو بعينه مذكور في القياس او لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة ونقيضها وهو ان الشمس طالعة مذكورة فيه وانما سمي الاول اقترانيا لكون حدود القياس اى الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء واشتمال القياس الاستثناء على النتيجة لا ينافي وجوب مغايرة النتيجة لكل واحد من المقدمات لان النتيجة انما وقعت جزء لاحدى المقدمتين لا نفسها والجزء يغاير الكل لان المغايرة تفسير احد امرين ما يمكن

قال والمكررين معقدمتي القياس فصاعدًا يسمى حدًا وسط وموضع المطلوب
يسمى حدًا اصغر ومحموله يسمى حدًا اكبر متن

انفكاكه عن الشيء والثاني ما لا يكون المفهوم عنه هو
المفهوم من الآخر وعلى الثاني يكون الجزء مغايرًا للكلي
فمعنى كون النتيجة مذكورة في القياس ان النتيجة باجزائها
المادية وهيئة التاليفية مذكورة فيه وان طرء عليها
ما اخرجها عن كونها قضية قال والمكررين
معقدمتي القياس ان اقول المكررين المقدمتي
القياس يسمى حدًا اوسطا لتوسطه بين طرفي المقصد وموضع
المطلوب يسمى حدًا اصغر لانه في الغالب يكون اخص
والاخص يكون اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى حد
الاكبر لانه لما كان اعم افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي
فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر والتي

والمقدمة التي فيها الاصغر هي الصغرى والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى

فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر واقترانه
الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما
يسمى قرنيه وضربا ولم يذكر المصنف هذا والهيئة الحاصلة
من وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يجب حمله
عليهما او وضعه لهما او حمله على احدهما ووضعه للاخر نسميه
يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو شكل الثاني نحو كل
انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان
بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو شكل الثالث نحو
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
ناطق وان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو

الاول وان كان محمولا فيهما فهو الرابع وبعض الحيوان ناطق

وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة لان
الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى

شكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعلى ماذكرتم لا يتكرر
الحد الاوسط الا في شكل الثاني والثالث لان الحد الاوسط
اذا وقع موضوعا يراد به الذات واذا وقع محمولا
يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الاوسط محمولا
وان كان المراد منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات
الموضوع عين هذا المفهوم حتى بل المقصود ان ذات
الموضوع يصدق عليه هذا المفهوم فيتكرر الحد الاوسط
في جميع الاشكال لانه يكون بمنزلة ان يقال ذات
الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر
فذات الاصغر يثبت له فيتكرر الحد الاوسط كذا

هو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما
هو الشكل الثالث او محمولا فيهما فهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة

اذ كر الشيخ في الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول
لانه وارد على نظم الطبيعي وهو الانتقال عن الاصغر
الى الاوسط من الاوسط الى الاكبر وهو البين الانتاج
والمنتج للمطالب الاربعة ثم الثاني لموافقة الاول في
الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع
الذي لاجله يطلب ثم الثالث لموافقة الاول في الكبرى
وابعد الاشكال الشكل الرابع لمخالفة الاول في المقدمتين
وهذه الاشكال الثلاثة عند الانتاج ترد الى الشكل الاول مثلا
الشكل الثاني في المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الكبرى
والشكل الثالث يرد اليه في المثال المذكور بعكس الصغرى
فيفيد النتيجة المطلوبة والشكل الرابع يرد اليه في المثال المذكور

قال وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب متن

بتبديل الصغرى بالكبرى ثم بعكس النتيجة وهو بعينه النتيجة
المطلوبة فيكون الثاني اقرب الى الشكل الاول لا يحتاج من لم
عقل سليم وطبع مستقيم الى رد الثاني الى الاول اذا خذ النتيجة
منه من غير رده اليه قال وانما ينتج الثاني اه
اقول لانتاج الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب وكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين
يحصل الاختلاف الموجب للعقم اي الشكل العقيم وهو
صدق القياس تارة مع الايجاب وتارة مع السلب وهو
يدل على ان كلا من الايجاب والسلبين يلازم لذات
القياس لان ما يلزم لذاته لا يختلف اما لزوم الاختلاف
على تقدير انتفاء الشرط الاول فانه لو اتفقت المقدمتان

بان

بان تكونا موجبتين او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب اي كل انسان ناطق
ولو قلنا كل فرس حيوان كان السلب اي لا شيء من الانسان الحق
بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من انسان
بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب اي لا شيء من الانسان
بفرس ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق بحجر
كان الحق الايجاب اي كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف
على تقدير انتفاء الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه لو لم
يكن الكبرى كلية اما ان تكون موجبة جزئية او سالبة
جزئية فعلى تقدير يتحقق الاختلاف اما على تقدير ايجابها فلانه

قال والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فتورده ها هنا ليجعل دستورا ينتج منه المطلوب وشرط انتاج ايجاب الصغرى وكلية الكبرى متن

يصدق لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب اي بعض الانسان حيوان ولو بدلنا الكبرى فقلنا
بعض الناهل فرس كان الحق السلب اي بعض الانسان ليس بناهل
واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب اي بعض الانسان جسم
ولو بدلنا الكبرى وقلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق هو
السلب اي بعض الانسان ليس بحجر قال والشكل الاول اه
اقول لما كان الشكل الاول اقرب الاشكال وابينها من
جهة الانتاج حتى قيل ان نتايج الشكل الاول بينة بنفسها
لا تحتاج الى البرهان جعل معيارا للعلوم ونيرانا لها فلهذا
اورده المصنف رحمه الله ههنا مع ضروبه دون غيره من الاشكال

يجعل

يجعل دستورا اي قانونا لينتج منه المطلوب فان قيل هذا الشكل
الشكل دوري الانتاج فلا يكون ظاهر الانتاج لان النتيجة موقوفة
على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان معنى كلية
الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الاوسط او منفي عنه
والاصغر من الافراد الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت
له او مسلوب عنه فهو عين النتيجة فيحصل الدور قلنا يمكن ان
يعلم ان الشيء ثابت لشيء او مسلوب عنه بعنوان وان لا
يعلم اذا عبر عنه بعنوان اخر وههنا كذلك لان ايجاب
الاكبر او سلبه عن ذات الاصغر معلوم اذا عبر عنه بعنوان
الاوسط وليس بمعلوم اذا عبر عنه بعنوان الاصغر مثلا
ثبوت الحدوث لذات العالم معلوم اذا عبر عنه بالمتغير

فضلا عن كون الكبرى موقوفة على النتيجة

قال وضروب المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث كل جسم محدث الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم

وغير معلوم اذا عبر عنه بالعالم فلا دور قال

وضروب المنتجة اول لانتاج الشكل الاول ايضا

شرطان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يحصل الاختلاف في المنتجة اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب الصغرى فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب اي كل انسان حيوان واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس سهال فالحق السلب اي لا شيء من الانسان بسهال واما على تقدير انتفاء كلية الكبرى فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب اي لا شيء من الانسان بفرس ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك

والحق الايجاب ايكل انسان ضاحك والاختلاف اما لانها ليست بلازمة لذاته القياس على ما عرفت واذا تقرر ذلك فاعلم ان الضروب الممكنة الانعقاد في شكل ستة عشر لان القضية لان القضية منحصرة في الكلية والجزئية لان القضية المهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية وهذا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان ينتج ان هذا انسان فالقضية المعتبرة ليست الا المحصورات الكلية والجزئية موجبة او سالبة وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى فالصغرى موجبة كلية والصغرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى فاعتبر اقران كل واحد من الصغريات الاربعة بالكبريات الاربعة يحصل اربعة

والثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث

قيام فباعتبار اقتران المجموع بالمجموع تحصيل ستة عشر ضربا
ضرورتا واشتراط ايجاب الصغرى يسقط بسالبة الكلية الصغرى
مع قيامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربعة
اى الموجبتين وبالبتين الجزئية الصغرى مع قيامها الاربعة
الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربعة الموجبتين وبالبتين
واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة اخرى اى الصغريتين
الموجبتين اعنى الكلية والجزئية مع الكبريتين
الجزئيتين اى السالبة والموجبة اما الاربعة اعنى الصغريتين
بالبتين مع الكبريتين الكليتين فساقط من اشتراط
ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخر اعنى الصغريتين
الموجبتين مع الكبريتين فساقط من اشتراط كلية

الكبرى

رابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

الكبرى خاصة واما اسقاط الصغريتين بالبتين مع الكبريتين
الجزئيتين فيصح اضافة الكل واحد من الشرطين لكن
اضيف الى الاول سبقه فبقيت الضروب المنتجة اربعة
الصغريتين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريتين
الكليتين اى الموجبة والسالبة الاول من موجبتين
كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم فكل انسان جسم والثانى من الكليتين
والكبرى السالبة الكلية فينتج السالبة الكلية كقولنا كل جسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم
والثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث
والرابعة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج

قال والقياس الاقتراني اما من الحمليتين كما مر واما من المنفصلتين

سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من
المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم قال
القياس الاقتراني قوله لما بين اقسام القياس
الاقتراني الكائن في الحمليتين اراد ان يبين اقسام
القياس الاقتراني الكائن في الشرطية والمراد منه ما لا
تركيبه من مجرد الحمليات سواء كان تركيب من الشرطيات
المحضة او من الحمليات والشرطيات واقسامه خمسة لانه
اما ان يتركب من المتصلتين او من المنفصلتين او من
حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة
القسم الاول ما يكون تركيبه من المتصلتين وينعقد
فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك اما ان يكون تاليا في الصغرى
ومقدما في الكبرى فهو شكل الاول نحو كلما كانت الشمس طالعة

فالنهار

تولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار موجود

فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجود فالارض مضيئة
ينتج كلما كان الشمس طالعة فالارض مضيئة فالكان تاليا فيهما
فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وليس البتة اذا كانت الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج
ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وان كان
مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج
قد يكون اذا كانت النهار موجود فالارض مضيئة وان
كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كانت النهار موجود

والارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة

فالارض مضيئة والمراد من المتصلين اللزومتان لان
للاتفاقيين لا يتالف منهما القياس والاتفاقية واللزومية
ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب فالنتيجة في هذا القسم متصلة
لكن في الشكل الاول مقدم النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت
الصغرى القياس وتاليها تالي المتصلة التي وقعت كبرى القياس
وفي الشكل الثاني ايضا مقدمة النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت
صغرى القياس كما في الاول وتاليها مقدمة المتصلة التي وقعت
كبرى القياس لكن النتيجة فيه سالبة البتة كما في الحمليات وفي الشكل الثالث
مقدمة النتيجة تالي الاولى وتاليها تالي الثانية وفي الرابعة مقدمة
النتيجة تالي الاولى وتاليها مقدمة الثانية وقد يورد على الشكل الاول
من اللزوميين ايضا بانه تصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا

كان

امامن المنفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج

كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا ينتج كذب
النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا يجاب
عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم
صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية
يجب ان كل فرد عدد ولكنه ليس بصادق على ذلك الوضع
لانه يصدق لا شيء من العدد والاثنين بفرد وينعكس الى
لا شيء من الاثنين الفرد بعد فليس كل فرد عددا
لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن
بعض الافراد الاعم لان جميع افراد الاخص بعض الافراد
الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الاستلزام عاميناه نقول
بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى الاثنين

اما زوج الزوج او زوج الفرد وينتج كل العدد اما فردا او زوج الزوج

فرد افلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء
القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين كقولنا دائما العدد
اما فرد او زوج وكل زوج وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او
زوج الفرد اذ لابد في كل منفصلة من وقوع احد جزئيها
ضرورة منع الخلو فالواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء
الغير المشارك اعني الفرد فهو اول اجزاء النتيجة والمشترك
اعني الزوج فهو لا يخلو عن القسمين فالواقع اما القسم
الاول والثاني فان كان الواقع هو القسم الاول اعني
زوج الزوج فهو الجزء الثاني من النتيجة واذا كان الواقع هو
القسم الثاني من النتيجة فالواقع لا يخلو اعني نتيجة التاليف

وزوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا اثنين

فالنتيجة للمنفصلة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء
الجزء الغير المشارك من المنفصلة الاولى وبين الجزئي
المنفصلة الثانية هذا اذا كان احد جزئي الاولى مشاركا
لكل واحد من جزئي المنفصلة الثانية في جزء غير تام
واما اذا كان احد جزئي المنفصلة الاولى مشاركا
لواحد من جزئي المنفصلة الثانية فالنتيجة منفصلة
مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزئين الغير المشاركين
ونتيجة التاليف لان الواقع من المنفصلة الاولى
ان كان الجزء الغير المشارك فالواقع من المنفصلة الثانية
ايضا هو الجزء المشارك فيتحقق نتيجة التاليف بين الجزئين
المشاركين فيقع الجزء الثاني من النتيجة وان كان الواقع

فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم

من المنفصلة الثانية الجزء الغير المشارك يقع الجزء الثالث
من النتيجة فيصدق نتيجة القياس لصدق مانعة الخلو عرضا صادق
وكاذب كقولنا دائما اما كل انسان ناطق او كل انسان
فرس ساهل ودائما اما كل ساهل حيوان او كل حمار
ناهق ينتج اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان او
كل حمار ناهق وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا لان
الجزء المشارك ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر وعلى هذا القياس مثال
شكل الثاني كقولنا اما كل ثلاثة فرد وكل اثنين زوج
ودائما اما لا شيء من الخمسة بزوج او كل اربعة منقسم
بمتساويين ينتج دائما اما كل ثلاثة فرد ولا شيء من الاثنين

تم

واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد

بخمسة او كل اربعة منقسم بمتساويين مثال الشكل الثالث
اما كل انسان ناطق واما كل فرس حيوان دائما واما
كل فرس ساهل او كل حمار ناهق ينتج اما كل انسان ناطق
او بعض الحيوان ساهل او كل حمار ناهق ومثال الشكل الرابع
كقولنا كل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وكل
عدد اما فرد او زوج ينتج اما بعض الزوج الزوج عدد
واما بعض زوج الفرد عدد واما كل عدد فرد او القسم
الثالث ما يتركب عن حملية ومتصلة سواء كانت المتصلة
صغرى والحملية كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان
هذا انسان فهو جسم وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار

وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم بمتساويين اما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان

انتركب الثاني والحملية مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا الانسان فهو ليس بحجر ومثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك ينتج كلما كان الانسان ناطق فبعض الحيوان ضاحك ومثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان هذا الجسم انسانا فهو ناطق وكل ضاحك انسان ينتج كلما كان هذا الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك والنتيجة في هذا القسم الثالث منفصلة مقدمتها مقدمة المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين الثاني والحملية والقسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج دائما العدد اما

فرد او منقسم بمتساويين ومثال الشكل الثاني دائما العدد اما زوج او فرد ولا شئ من المنقسم بمتساويين بفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسما بمتساويين ومثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل فرس حيوان وكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل ومثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس حيوان وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء الغير المشارك للمنفصل من النتيجة التاليف بين الجزء المشارك والحملية هذا اذا كانت الحملية

وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود مثل

اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم تكن كذلك فالنتيجة حملية
ان كانت التاليف بين الحمليات واجزاء الانفصال متحدا
في النتيجة وسيم القياس المنقسم نحو دائم الانسان اما ناطق
او ضاحك او كاتب او نائم او مستيقظ وكل ناطق حيوان
فكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل
مستيقظ حيوان ينتج ان كل انسان حيوان فان كان مختلفة
فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو نحو دائم الحيوان اما انسان او فرس
او حمار وكل ناطق انسان وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق
ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صاهل او ناهق القسم الخامس
ما يتركب من متصل ومنفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا انسان فهو حيوان وكل

حيوان

قال واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت منفصلة

حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان الجسم متحركا
فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان
الجسم متحركا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثالث كقولنا
كلما كان هذا انسان فهو حيوان وكل انسان اما ابيض
او غير ابيض ينتج كلما كان هذا حيوان فهو اما ابيض
او غير ابيض مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا
حيوان فهو انسان والابيض اما حيوان او غير حيوان
ينتج قد يكون اذا كان هذا انسان فهو اما ابيض او غير ابيض

قال اما القياس الاستثنائي اقول

قد سبق ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا
فرغ من الاقتراني شرع في الاستثنائي وقد عرفت ان

استثنا عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كانت هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسانا فيكون حيوانا والاستثنائي نقيض الثاني

الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة او نقيضها
لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمتين بل جزئيها والمقدمة التي
تكون النقيضة احد جزئيها تكون شرطية لا محالة فالقياس
الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى
وضعية اي اثبات احد جزئيها او رفعها اي نفيه ليستلزم وضع
الجزء الاخر ورفعه واذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة
التي في جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة وان
كانت متصلة فينتج استثنائي عين المقدم عين التالي
لاستلزام وجود ملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم
ولا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم واستثناء

نقيض

استثنا عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كانت هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسانا فيكون حيوانا والاستثنائي نقيض الثاني

استثنا نقيض المقدم وان كانت منفصلة فاستثنا نقيض احد الجزئين
ينتج نقيض الاخر واستثنا نقيض احدهما ينتج عين الاخر متى

نقيض المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود اللازم
الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم
اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج
انه حيوان اولكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولا ينتج
وضع الحيوان وضع الانسان ولا رفع الانسان رفع الحيوان
وان كانت منفصلة حقيقة فاستثناء عين اي جزء كان
ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض اي جزء كان
ينتج غير الاخر لامتناع الخلو بينهما كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد اولكنه ليس بزوج
ينتج انه فرد وقد عرفت من هذا حكم مانعة الجمع والخلو كقولنا
هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا

قال واما البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين

والمقدمات اليقينية اولية كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدة كقولنا الشمس مضيئة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات ومتواصلات كقولنا محمد ادعى نبوة وظهر المعجزة على يده وقضينا قياسها معها كقولنا

الشمس مستفاد من نور القمر

والقضايا اما ان تكون مأخوذة في ذاتها او لا تكون كذلك والاول اما ان يكون الحكم فيها بمجرد تصور الطرفين او لا يكون كذلك والاول هو الاقسام عشرة وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل اعظم من الجزء والاثنان نصف الاربعة والواحد نصف الاثنين والاربعة زوج والثلثة فرد والنار محرقة وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنها التجربيات وهي التي يحتاج العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل للصفراء ومنها الحدسيات وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بمجرد الحدث المفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا او بعدا والحدث وهو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب بحيث يحصل المبادي مع المطالب دفعة واحدة ومنها المتواترات وهي القضايا التي يكون جزم العقل بها بواسطة اسماع من جمع كثير يستحيل العقل تواطئهم على الكذب كقولنا محمد رسول الله ادعى النبوة واظهر

المعجزة على يده ومنها قضايا قياساتها معها وهي القضايا التي
يحكم العقل بها لواسطة لا تغيب عن الذهن كالحكم بان الاربعة
زوج لواسطة وهي الانقسام بمتساويين ولهذا لو قيل
لم قلت ان الاربعة زوج تقول على الفور لانه ينقسم بمتساويين
قال الجدل اه اقول من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل كقولنا الانسان اما ابيض وهو
القياس المركب من المقدمات المشهورات الالزام الخصم
واقناعه ومنها الخطابية وهي القياس المركبة من
مقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا
الماخوذة من الانبياء والاولياء والعلماء ومن المقدمات
المظنونة كقولنا هذا سارق لانه يطوف الليل وكل

من يطوف في الليل فهو سارق فهذا سارق ومنها الشعر وهو
القياس المركب من المقدمات يحصل للنفس منها القبض او
البسط كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة ينبسط منها النفس
واذا قيل العسل مرة مهوعة تنقبض منها النفس ومنها المغالطة
وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة مشبهة بالصادقة
او بالمشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والفظ
ومشابهة الكاذبة بالصادقة اما من جهة الصورة او من
جهة المعنى اما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة
لاختلاف شرط بحسب الكمية والكيفية بان يكون كبرى شكل
الاول خزعية او الصغرى سالبة واما من جهة المادة بان
يكون المقدمات كاذبة مشبهة بالصادقة ومشابهة الكاذبة

ن مؤلفة من مقدمات تنبسط فيها النفس او تنقبض والمغالطة قياس
مؤلفة من مقدمات شبيهة بالحق او بالمشهورة

بالصداقة اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما
من جهة الصورة كما اذا قلنا لصورة الفرس المنقوشة على
الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهو حيوان هذا
اذا اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي وان اريد بالفرس
بالفرس الاول صورته فالفساد من جهة الصورة لعدم
تكرار الاوسط او من جهة المعنى كوضع القضية الطبيعية
مقام الكلية كما اذا قلنا الانسان حيوان والحيوان جنس
ينتج ان الانسان جنس فان الكبرى ليست كلية واعترض
بان وضع الطبيعية مقام الكلي ليست من جهة فساد
المادة يلزم فساد الصورة لفوات الكلية الكبرى واجيب
بان اصل الكبرى ههنا الصدق طبيعي في تقييد الصورة

او من مقدمات وهمية كاذبة والكلية هو البرهان لانحصار الكلي
هذا آخر الرسالة نت

وبالجملة الكلية الكبرى فيفسد المادة وعلى ان الرشد الى الحق
وارد ازاء لما اعتبر كونها طبيعية موضوعة مقام الكلية لا
معنى لانها الكذب اذ لو اعتبرها كلية كاذبة لم يكن وضعا
للطبيعة مقام الكلية بل وضعا للكلية الكاذبة في كبرا
الشكل الاول واعلم ان العمدة وما عليه التعويل هو البرهان
وما دونه مركب من اليقينيات النتيجة لليقين بما عداه
تابع والمأخوذ به وكل هذا آخر ما اردنا في شرح هذا الكتاب
بعون الملك الوهاب ثم الكتاب من قصيدات مير

راقمه حقير مسكين عاصي الراجي الى
رحمة ربه الباري اقر الطبيب حسن بن
ملا محمد رضا غفر الله له ولوالديه
ولجميع المؤمنين والمؤمنات

جمهوری اسلامی ایران
تأسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

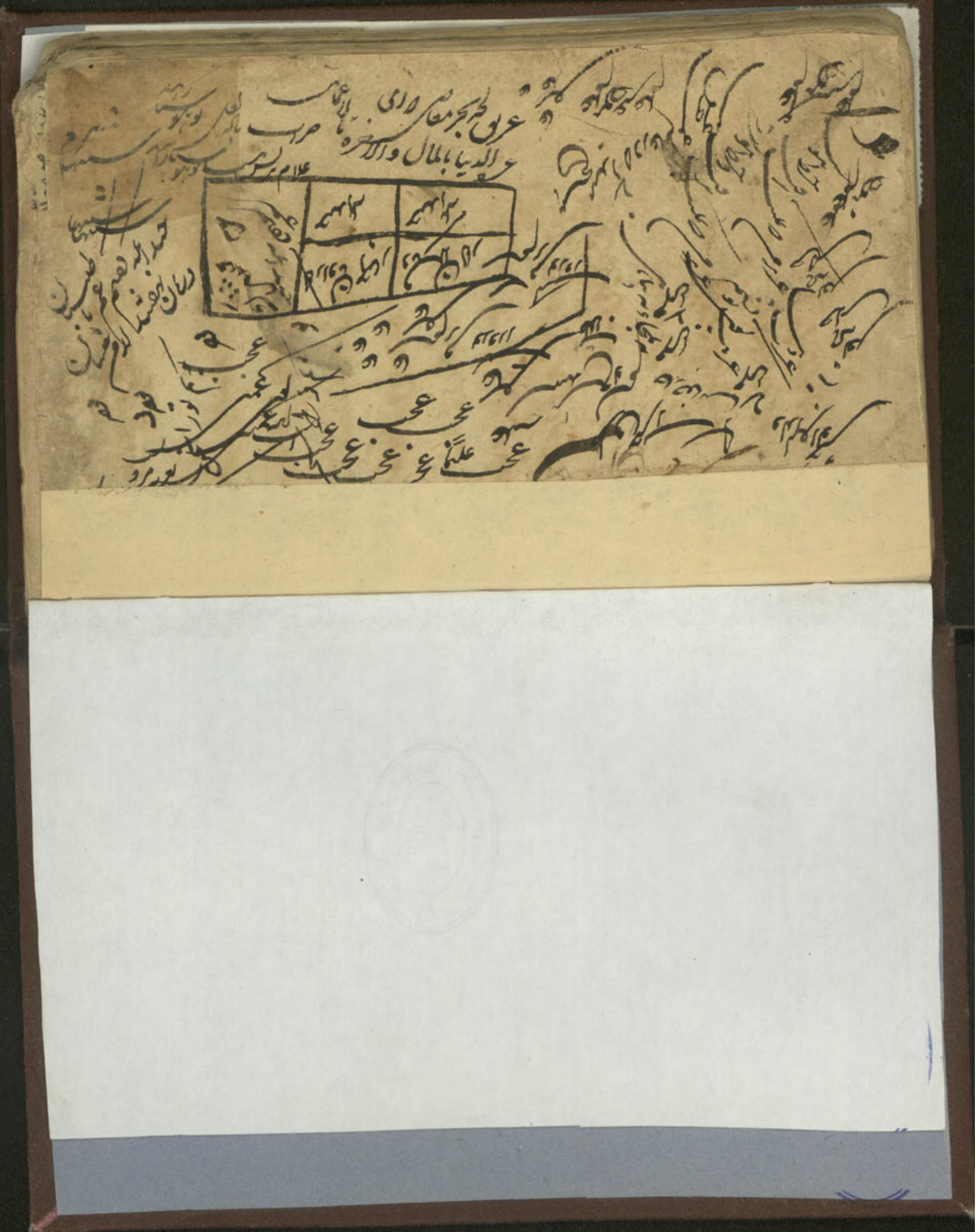

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

خطی